

الفصل الثامن

- * القدس تحت الاحتلال الإسرائيلي
- * ماذا فعلت إسرائيل بالمدينة المقدسة بعد حرب ٦٧؟ والقرارات الدولية
- * الاستيلاء على الممتلكات العربية، الإسلامية والمسيحية
- * بدء عملية نزوح جديدة للعرب من ديارهم
- * مؤامرة تدويل القدس
- * القدس والتسوية السلمية

بيت المقدس تحت الاحتلال الإسرائيلي :

مما لا شك فيه أن الصهيونية ترتبط ارتباطا وثيقا باليهود . فاليهودية إلى جانب أنها تعبر عن دين طائفة معينة، فهي كذلك حركة سياسية تاريخية امتدت جذورها إلى زوال مملكة يهوذا من الخريطة السياسية . وما الصهيونية إلا الجانب السياسي من اليهودية، وهي الامتداد الطبيعي والتطور التاريخي لها^(١) .

وتأتى مدينة القدس فى المحل الأول فى المخططات الصهيونية . وهى قمة أطماعها الأولى ، ونقطة الارتكاز فى الاقتناع اليهودى ، ويتضح معالم الخيط الاستعماري الصهيونى من أقوال زعماء اليهود ومن تصريحات المسئولين فى الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة .

قال «ناحوم جولدمان» الذى كان يشغل وظيفة الرئيس السابق للمؤتمر اليهودى العالمى ورئيس المنظمة الصهيونية العالمية : « كان يمكن لليهود أن يأخذوا أوغندا أو مدغشقر أو غيرها من البقاع لتأسيس وطن يهودى . لكنهم لا يريدون إلا فلسطين .. لأنها المركز الحقيقى للقوة السياسية العالمية والمركز الاستراتيجى للسيطرة على العالم » .

وقال «هرتزل» زعيم الصهيونية : « إذا حصلنا يوما على القدس ،

(١) منظمة التحرير الفلسطينية .

وكننت لا أزال حيا وقادرا على القيام بأى عمل، فسوف أزيل كل شىء ليس مقدسا لدى اليهود فيها، وسوف أحرق الآثار التي مرت عليها قرون».

وقال «تيدى كوليك» رئيس بلدية القدس الإسرائيلي: «إن السيادة الإسرائيلية على القدس الموحدة أمر ضروري...».

وقالت جولداماثير رئيسة وزراء إسرائيل السابقة: «إن أورشليم مدينتنا. وأنا لا أعرف وجود شعب اسمه الشعب الفلسطيني...».

وقال مناحيم بيجن: «إن القدس هي عاصمة إسرائيل إلى أبد الأبدين».

لقد ظلت القدس مدينة موحدة طويلة عصورها التاريخية، بالرغم من كونها أحد مراكز الصراع الدولي، وبالرغم من تعرضها للغزو والتخريب فى حدود ست عشرة مرة^(١)، وبالرغم من تشابك مكانتها الدينية وما ينتج عن هذا التشابك من تعقيدات سياسية. إلا أن هذه الوحدة لم تدم بعد الحرب الفلسطينية اليهودية عام ١٩٤٨م - ١٣٦٨ هـ، بل تجزأت المدينة إلى قسمين أولهما: القدس القديمة: وهى التى يحيط بها سور القدس العتيق. وبها كل المقدسات: كالصخرة المشرفة والمسجد الأقصى المبارك وكنيسة القيامة وجدار البراق. وظل هذا القسم بيد العرب بعد الحرب المذكورة، وأصبح جزءا من المملكة الأردنية الهاشمية. وثانيهما:

(١) مجلة العربى - القدس فى القلب.

القدس الجديدة: وهى التى تقع خارج السور القديم. وتتميز عن القدس القديمة بعمارها الحديث، وأحيائها وشوارعها المنظمة والمشجرة، وحدثاتها المنتشرة. وقد احتلت إسرائيل هذا القسم من أصحابه العرب عام ١٩٤٨م - ١٣٦٨هـ.

بدأت إسرائيل تمارس فى القسم الذى احتلته سياسة الإدارة القائمة على مبدأ الأمر الواقع الذى نجم عن الاحتلال. ومارست الاجراءات التى من شأنها تهويد هذا القسم من بيت المقدس، كمرحلة أولى من مراحل اطمعائها فى القدس جميعها، بالرغم من كل أصوات الاحتجاج، وبالرغم من كل المخالفات التى ترتكبها فى حق القانون الدولى والمواثيق الدولية، وبالرغم من كل القرارات الصادرة عن هيئة الأمم التى تدين مثل هذه الأعمال، شجعت إسرائيل الهجرة اليهودية والاستيطان اليهودى فى القدس. وتحت ظل هذا الأسلوب الاستعمارى وصل عدد اليهود فى القدس إلى ١٩٠ ألفا عام ١٩٦٧م - ١٣٨٧هـ، من أصل مائة ألف عام ١٩٤٨م - ١٣٦٨هـ، وقد أدى هذا إلى تفوق سكانى يهودى فى المدينة المقدسة. (١)

وامعانا فى الظلم منعت إسرائيل عرب القدس الجديدة الذين طردتهم أثناء حرب عام ١٩٤٨م - ١٣٦٨هـ من العودة إلى أرضهم ومساكنهم وأملآكهم، وكان عددهم وقتذاك فى حدود الستين

(١) د. الاجراءات الصهيونية لتهويد القدس - خيرية قاسمية.

ألفاء، واعتبرتتهم في حكم الغائبين^(١) فصادرت أموالهم المنقولة وغير المنقولة.

وتجدر الإشارة إلى أن إسرائيل كانت قد نهجت عام ١٩٤٨م - ١٣٦٨هـ أسلوب الارهاب والعنف في حربها ضد الفلسطينيين. وارتكبت الكثير من المذابح ضدهم لأرغامهم على ترك مدنهم وقراهم. وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر مذبحه دير ياسين ومذبحه كفر قاسم وغيرهما.

وتحت وطأة الأسلوب التنكيلي اضطر سكان أربعمائة مدينة وقرية إلى الرحيل من بلادهم واللجوء إلى البلاد العربية المجاورة.

وفي ٣٢ تشرين الأول من عام ١٩٥٠م - ١٣٧٠هـ أعلنت إسرائيل أن القدس عاصمة دولة إسرائيل. ونقلت برلمانها (الكنيست) إليها. وبدأت في تغير معالم المدينة المحتلة تدريجيا: سكانا وحضارة وعقارا كخطوة من خطوات تهويد المدينة المقدسة.

وأخيرا في ٧ حزيران - يونيو - من عام ١٩٦٧م - ١٣٨٧هـ احتلت إسرائيل القسم المتبقى من مدينة القدس، وهو القدس القديمة. وتكون بذلك قد احتلت مدينة القدس بأكملها. وبعد ذلك باشرت إسرائيل بتنفيذ مراحل التهويد النهائية فيها ضمن عدد من الاجراءات والقرارات والأوامر العسكرية والإدارية والتشريعية والارهابية.

(١) منظمة التحرير الفلسطينية.

ماذا فعل اليهود بالسكان العرب؟^(١)

وبعد ثلاثة أيام فقط من احتلال إسرائيل للقدس قامت الجرافات الإسرائيلية بجرف منطقة الحرم الشريف وتدمير حتى عربي بأكمله. ثم انتقل الجرف إلى منطقة شارع الأنبياء والبراق وباب العمود، وهكذا الحق الضرر بالمباني السكنية والتجارية والدينية، وهكذا الحق الضرر بالمباني السكنية والتجارية والدينية، وبالمرافق العامة كالمستشفيات والمؤسسات العلمية والتعليمية في المنطقة. زد على هذا ما قام به الإسرائيليون من نهب وسرقة لموجودات هذه المباني المهدامة مستغلين بذلك مرحلة الفوضى والاضطراب التي تمر بها المدينة بعد الاحتلال.

كما أن الكثير من مباني الأحياء السكنية العربية في القدس كانت قد تصدعت نتيجة هذه العملية.

وفي ٨ كانون الثاني ديسمبر من عام ١٩٦٨م - ١٣٨٨هـ أصدرت إسرائيل قرارا يقضى بمصادرة (٣٣٤٥) دونما من أراضي القدس، من منطقة الشيخ جراح وجبل سكويس ووادي الجوز والتلة الفرنسية. ثم أصدرت إسرائيل قرارا آخر في ١٤ نيسان أبريل من عام ١٩٦٨ يقضى بضم (٢٠٠) دونم أخرى من الأراضي العربية في القدس وبموجب هذا القرار وغيره ضمت إسرائيل كذلك

(١) وما تبعه من صفحات: بيت المقدس د. عبد الفتاح أبو عليه.

د. عبد الحلیم عویس.

(٣٠٠) دونم تقع في المنطقة الجنوبية من القدس ثم (١١٦) دونما من الأراضي العربية في القدس الواقعة داخل السور القديم، ثم صادرت (١٠٠) دونم من منطقة حي المغاربة وباب السلسلة في داخل السور. ويكون بذلك قد فقد السكان العرب داخل السور (٥٩٥) عقارا سكنيا تحتوى على (١٠٤٨) شقة سكنية أو (٤٣٧) محلا تجاريا و(٥) مساجد و(٤) مدارس وزاويتين اسلاميتين وسوق أثريا يسمى بسوق «الباشورة» وشارعا تجاريا يسمى «باب السلسلة» وبعض العقارات التابعة للوقف الإسلامي.

وفي ٣٠ أغسطس آب من عام ١٩٧٠م - ١٣٩٠هـ أصدرت إسرائيل قرارا جديدا من قرارات تهويد المدينة المقدسة يقضى بامتلاك (١١٦٨٠) دونما منها جزء من أراضي مدينة القدس، والجزء الباقي وهو الأكبر من أراضي العرب في القرى العربية المحيطة بالقدس كقرى: الرام وقلنديا وبيت حنينا في الشمال من القدس. وقرى النبي صموئيل وبيت أكسا في الغرب. وقرى بيت صفانا والشرقة وصور باهر في الجنوب، ضمن مشروع إسرائيلي جديد يهدف إلى إقامة ما يعرف «القدس الكبرى».

ثم أصدرت إسرائيل قرارا يقضى بامتلاك أرض جديدة قدرت بـ (١٧٠٠) دونم أخذت جميعها من منطقة شعفاط والشيخ جراح، وذلك في ١ شباط - فبراير - من عام ١٩٧٢م (١١٠) وهكذا استطاعت إسرائيل قلب ميزان الملكية العقارية في مدينة القدس. فبعد أن كان عرب القدس يملكون ما يقارب من (٨٣٪) من

الأراضي العقارية في المدينة عام ١٩٤٨م، ١٣٦٨هـ، أصبحوا الآن لا يملكون إلا ما يقارب من (١٤٪) فقط. وأصبح السكان اليهود فيها يملكون الآن ما يقارب من ٨٣٪ من مجموع الأراضي العقارية في المدينة. أما الـ (٣٪) الباقية فيملكها الأجانب المقيمون في المدينة.

وقد سهلت إسرائيل عملية إسكان اليهود في القدس، وبالمقابل عقدت أمر اسكان العرب فيها فباحث السكن لليهود فيها من أية جنسية يكونون أو في أية بقعة من العالم يسكنون.

قامت إسرائيل ببناء الأحياء السكنية الإسرائيلية على أنقاض ما هدمته وجرفته وصادرتة وامتلكته من أراضي العرب تحت مبدأ القهر والقوة والبطش. فبنت حيا جديدا على انقاض حى المغاربة والمنطقة المجاورة للحرم الشريف. وعملت إسرائيل على تهويد هذا الحى، سكانا وعقارا واسما، إذ أسمته بالعبرية «هارافع ها يهوى» لاسكان (٦٠٠) عائلة يهودية فيه يتراوح مجموع سكانها ما بين (٣٥٠٠) - (٥٠٠٠) نسمة كبديل لـ (٦٠٠٠) نسمة من السكان العرب أصحاب هذه الديار المهذومة والمصادرة.

وتشكلت في إسرائيل لجنة خاصة مهمتها الاشراف على الحى اليهودى سميت «بلجنة إعمار وتطوير الحى اليهودى».

والجدير بالإشارة هنا أن الاستيطان اليهودى فى القدس يتركز أكثر فى مناطق القدس القديمة والمناطق العربية المحيطة بها كخطة

استراتيجية لإضعاف السكان العرب فيها عن طريق زيادة السكان اليهود فيها، وعن طريق تطويق السكان العرب بمراكز استيطان يهودية، وعن طريق إضعاف الاقتصاد العربي هناك كعملية تضيق الخناق على السكان العرب لارغامهم على ترك مناطقهم في القدس والرحيل إلى القرى العربية المجاورة. وفي مطلع عام ١٩٧٧م تشكلت في إسرائيل لجنة يهودية أخرى هدفها البحث عن اليهود أصحاب الممتلكات في أنحاء القدس القديمة لاستردادها لهم من العرب، علما بأن إسرائيل كانت وما زالت تطرد السكان العرب في القدس وغيرها من بلاد الضفة الغربية. وتصادر أملاكهم بالقوة دون أن تكتسب بأي حق للإنسان العربي في المنطقة الواقعة تحت احتلالها. وإلى جانب هذا بدأت إسرائيل بإنشاء المستعمرات اليهودية على الأراضي العربية التي انتزعتها من السكان العرب.

فاننشأت ست عشرة منها خلال الأحد عشر عاما الماضية التي أعقبت احتلال القدس بأكملها، وروعى أن تكون هذه المستعمرات مطوقة لما تبقى من عرب القدس.

وجاء بناؤها شبيها بالحصون والقلاع، يتضح ذلك من الصورة التي ظهرت في ملحق صحيفة جروزلم بوست الصحيفة الرسمية لإسرائيل، في عددها الصادر بتاريخ ١٨ تشرين الثاني من عام ١٩٧٤م - ١٣٩٤هـ.

٢- وصار هدف إسرائيل في القدس هو زيادة عدد السكان اليهود -

فيها، فوصل عددهم الآن في حدود (٣٠٠) ألف يهودى، وبدأ تناقص ملحوظ فى عدد السكان العرب فى ظل القانون الإسرائيلى المجحف بحقهم . وظهرت أصوات فى إسرائيل تقول بطرد جميع السكان العرب من القدس . فصرح الحاخام اليهودى « مثير كاهانا » مؤسس رابطة الدفاع اليهودية المتطرفة فى أيار من عام ١٩٦٧ م - ١٣٦٧ هـ « أن ابقاء (٩٠) ألفا من العرب فى القدس يحول المدينة فى المستقبل إلى أيرلندا شمالية أخرى » .

ومن هذه التصريحات نلمس مدى التطرف الإسرائيلى فى ظلم السكان العرب فى مدينة القدس وغيرها .

وقامت إسرائيل باحصاء لسكان القدس فى ٢٥ تموز - يوليو - من عام ١٩٦٧ م - ١٣٦٧ هـ، ومنعت جميع السكان العرب الغائبين الذين لم يكونوا موجودين فى القدس عند إجراء الاحصاء من حق العودة إلى المدينة ويزيد عددهم على عشرين ألفا كانوا غائبين بحكم التجارة أو لطلب العلم أو العمل بالرغم من مخالفة هذه الاجراءات للمادة (٣) من الميثاق العالمى لحقوق الإنسان وخلافا لقرار هيئة الأمم رقم ١٩٤ بتاريخ ١١ كانون الأول ديسمبر من عام ١٩٤٨ م - ١٣٦٨ هـ والذى يقضى بعودة جميع اللاجئين وإعادة أملاكهم لهم .

وبدأت إسرائيل تنفيذ مشروع تشجير مدينة القدس كخطوة جديدة للاستيلاء على الأراضى العربية فيها . فقامت باحاطة سور المدينة القديم بحديقة كبيرة لطمس الطابع الأثرى فيه بعد أن

غطته بالورود والأشجار.

وتعمدت اظهار حائط سليمان . وأنشأت فى المدينة مركزا تجاريا واسعا وسط المدينة وعلى مساحة كبيرة من الارض قدرت بـ (٢٧٠٠) دونم. هذا إلى جانب ما شقته من طرق جديدة فى المدينة، وإلى جانب ما هدمته من بيوت بحجة قدمها وعدم ملاءمتها لمشروع تجميل المدينة.

ضم مدينة القدس :

فى ٢٧ حزيران من عام ١٩٦٧م - ١٣٨٧هـ أصدر الكنيست الإسرائيلى قرارا كان على هيئة إضافة فقرة إلى قانون إسرائيل وهو « قانون الإدارة والنظام لعام ١٩٤٨م » وتنص الفقرة المضافة لهذا القانون على « تطبيق قانون إسرائيل الخاص بالقانون والإدارة على جميع مساحة أرض إسرائيل التى حددتها الحكومة بمرسوم ».

وفى ٢٨ - يونيو - حزيران من عام ١٩٦٧م - ١٣٦٧هـ أصدر سكرتير حكومة إسرائيل أمرا سمي « أمر القانون والنظام رقم واحد لعام ١٩٦٧م » يقضى بأن مساحة أرض إسرائيل المشمولة فى الجدول الملحق بالامر هى خاضعة لقانون قضاء وإدارة الدولة الإسرائيلىة. وقد حدد الجدول منطقة تنظيم أمانة مدينة القدس التى تقع شمالا . وبيت حنينا غربا . وقرى صور باهر وبيت صفافا جنوبا . وقرى الطور والعيسوية وعناتا والرام شرقا . ويسكن هذه المنطقة فى حدود مائة ألف عربى أصبحوا بموجب هذا الامر

خاضعين لإسرائيل مباشرة. وأصبحت جميع الأملاك العربية الواقعة ضمن حدود القدس الكبرى جزءاً من أراضي دولة إسرائيل.

وأصدر وزير الداخلية الإسرائيلي قراراً يقضى بتوسيع منطقة بلدية القدس لتشمل المنطقة المشار إليها والمحددة في الجدول الآنف الذكر. وهكذا أصبح هذا القسم تابعاً لإسرائيل مباشرة من الناحية الإدارية والسياسية. وهكذا تم فصل مدينة القدس عن باقي مدن وقرى الضفة الغربية رغم اعتراض السكان على هذا الاجراء ورغم ما أبدروه من مقاومة عنيفة لدولة إسرائيل وقراراتها الظالمة.

وفي ٢٩ حزيران من عام ١٨٧٦م - ١٣٨٧هـ أصدرت إسرائيل قراراً يقضى بحل مجلس أمانة القدس العربية. وفصل أمين القدس السيد روجي الخطيب من عمله. والحق موظفي وعمال أمانة القدس بجهاز بلدية القدس الجديدة. التابعة لإسرائيل والتي يرأسها الصهيوني « تيدي كولييك » الذي ينادى بضرورة السيادة الإسرائيلية على القدس كلها. وقد ألحقت كل الممتلكات والدفاتر والمسجلات الخاصة بالأمانة إلى الدوائر الإسرائيلية.

واحتلت إسرائيل عدداً من مراكز الحدود البوليسية والجمركية والعسكرية على الطرق والمداخل التي تربط القرى العربية بمدينة القدس. والزمّت المارة من العرب الحصول على تصاريح دخول القدس من الحاكم العسكري الإسرائيلي. وأصبحت مدينة القدس في ظل هذه الاجراءات أشبه بمدينة معزولة عن باقي مدن وقرى

وقد كشفت صحيفة «دافار الإسرائيلية» (٢) في عددها الصادر في ٣٠ يناير كانون الثاني من عام ١٩٧٥م - ١٣٩٥هـ عن مشروع القدس الكبرى أو القدس الموسعة التي وافقت عليه السلطات الإسرائيلية. وحددت الصحيفة هذا المشروع بحدود الخان الأحمر من الشرق. وقرية بتين من الشمال. ومدينة الخليل من الجنوب. ووادى الصرار والطرون من الغرب. وزادت صحيفة معاريف الصادرة بتاريخ ٢٩ يونيو حزيران من عام ١٩٧٥م على هذه الحدود بحدود جديدة استندت في أخذ معلوماتها على لسان وزير الإسكان الإسرائيلي آنذاك وهو «إبراهيم عوفير»، الذي قال إن وزارته تعمل على توسيع هذه الحدود إلى حدود أفضل لتصل إلى البحر الميت شرقا. وإذا حللنا خريطة التوسع الجديدة التي تعدها إسرائيل باسم مشروع القدس الكبرى نجد أن هذه التوسعة تضم وتبتلع (٩) مدن و(٦٠) قرية عربية، يسكنها حوالي (٢٥٠) ألف نسمة من أهلها العرب، وتقدر مساحتها بـ (٣٠٪) من مجموع مساحة الضفة الغربية.

إلغاء القوانين والأنظمة الأردنية في القدس:

عمدت إسرائيل إلى إلغاء القوانين والأنظمة الأردنية المعمول بها في القدس إبان الحكم الأردني في محاولة منها لابعاد القدس نهائيا عن بوتقة المنطقة العربية، وقد تطلب مثل هذا الاجراء اشرافا

إسرائيلية على الهيئات والمؤسسات والمرافق العامة والخاصة في المدينة، كما تطلب الاشراف الإسرائيلي على الشؤون الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فيها. فأصدرت «قانون التنظيمات القانونية والادارية لعام ١٩٧٠م - ١٣٩٠هـ» بموجبه ألغت إسرائيل جميع القوانين الأردنية في القدس وبدأت بتنفيذ مرحلة طويلة من مراحل التهويد الأخرى في القدس. فشمل التهويد الأمور التالية:

القضاء:

بموجب القوانين الإسرائيلية الصادرة عام ١٩٧٠م - ١٣٩٠هـ، تم الغاء جميع المحاكم النظامية في القدس. وتم فصل النظام القضائي في القدس عن النظام القضائي في باقي مدن وقرى الضفة الغربية التي ظلت تعمل بموجب قانون القضاء الأردني. ثم تم إلحاق النظام القضائي في القدس بالنظام القضائي الإسرائيلي مباشرة.

وأصدرت إسرائيل قرارا رقم (٣٩) يقضى بنقل محكمة الاستئناف من القدس إلى مدينة رام الله التي أعطيت صلاحية محكمة التمييز (النقض) ومحكمة العدل العليا (المحكمة الإدارية العليا).

وأصدرت إسرائيل قرارا جديدا يقضى بإلغاء المحكمة الابتدائية في القدس. ثم أصدرت قرارا صريحا يقضى بسرمان القانون الإسرائيلي الخاص بالقضاء على جميع سكان مدينة القدس بحجة أن إسرائيل لا تتوافر لديها الأسباب التي تدعوا إلى إقامة جهاز

قضائي عندها يقابل الجهاز القضائي الاردني بعد توحيدها لمدينة القدس .

وقامت إسرائيل بدمج محاكم البداية والصلح في القدس بالمحاكم الإسرائيلية الممثلة . وأصدرت أوامرها بنقل كل دفاتر هذه المحاكم وسجلاتها وأثاثها إلى المحاكم الإسرائيلية . وأصدرت تعليمات إلى القضاة العرب وجميع الجهاز القضائي بتقديم طلبات الالتحاق بوزارة العدل الإسرائيلية وإلا أعتبروا مفصولين من وظائفهم الحالية .

وقامت إسرائيل بمفاوضة المسؤولين بالمحاكم الشرعية فيها . ولما لم تنجح مفاوضاتها عمدت إلى استخدام القوانين التعسفية ، فأصدرت أمرا يقضى بعدم الاعتراف بأى حكم أو قرار يصدر عن هذه المحاكم . ونفت رئيس المحكمة الشرعية في القدس . وأصدرت أوامرها إلى المسؤولين الإسرائيليين بعدم الاعتراف بقرارات المحاكم الإسلامية ، ويتجاهل كل ما يرد من دوائر الأوقاف الإسلامية أو من رئيس الهيئة الإسلامية في القدس ثم أصدرت أمرا يقضى بتشكيل محكمة استئناف شرعية تكون تابعة للحكومة الإسرائيلية .

قاوم المسلمون هذه الاجراءات بمنتهى التحدى والعنف . وظلت المحكمة الشرعية في القدس وكذلك محكمة الاستئناف الشرعية فيها تعملان كسابق عدهما دون الاذعان إلى أحكام القانون الإسرائيلي . وبالمقابل قامت إسرائيل متحدية الإرادة العربية

الإسلامية فأعطت المحكمة الشرعية في مدينة يافا صلاحيات المحاكم الشرعية في القدس . وأصدر وزير الأديان الإسرائيلي قرارا يقضى بعدم شرعية وجود القاضى الشرعى والمحكمة الشرعية فى القدس من الناحية القانونية فى الدولة . وأنه لا صلاحية للمحكمة الشرعية فى القدس فى النظر فى شئون الأحوال الشخصية للمسلمين فى شرق القدس بعد توحيد المدينة . وأعلن الحاكم العسكرى فى القدس للمسلمين فيها مراجعة محكمة يافا . وأصدر ضابط الشؤون العدلية الإسرائيلى المشرف على المحاكم فى الأراضى المحتلة أمرا يقضى بعدم تنفيذ أى قرار يصدر عن أية محكمة شرعية فى القدس .

وقد احتج المسلمون العزل واحتج رئيس الهيئة الإسلامية فى القدس على هذه القرارات الظالمة والتي تتدخل فى الشؤون الدينية والأحوال الشخصية للمسلمين وأصدر المسلمون بيانا قالوا فيه بعدم صلاحية محكمة يافا الشرعية للفصل فى قضايا المسلمين فى القدس باعتبار أن قاضيها أقسم يمين الولاء أمام رئيس دولة إسرائيل . ولأنها لا تتمتع بولاية الولاء أمام رئيس دولة إسرائيل . ولأنها لا تتمتع بولاية للفصل فى شئون المسلمين فى القدس والضفة الغربية لأن ذلك يتنافى ويتناقض مع اتفاقيات جنيف وقرارات الأمم المتحدة . ولأن محكمة يافا فى نظر الفقه الإسلامى غير شرعية .

التعليم:

عندما احتلت إسرائيل القدس وضعت يدها على التعليم فيها فى ظل قانون التنظيمات والتشريعات الإسرائيلية الصادرة عام ١٩٧٠م - ١٣٩٠هـ. وسيطرت بالقوة على جميع المدارس الابتدائية والاعدادية والثانوية. وألغت جميع برامج التعليم الأردنية. وألغت جميع الكتب المدرسية المعمول بها فى ظل القانون والنظام الأردنى. وجاءت ببرامج التعليم التى تطبقها فى مدارس المنطقة العربية المحتلة عام ١٩٤٨م. وألغت مكتب التفتيش الغربى فى القدس. وأصدرت أوامرها إلى الجهاز التعليمى فى القدس بالانضمام إلى الجهاز التعليمى الإسرائيلى.

ولم يقف السكان العرب فى القدس من هذه الأحداث موقف المتفرج، بل قاموا بالمظاهرات والاضرابات المناوئة لها. وأغلق العرب مدارسهم. وتوقف المدرسون عن العمل. وبالمقابل قامت إسرائيل وفتحت المدارس بالقوة، إلا أن السكان قاطعوها تماما. وبدأت إسرائيل فى استخدام كل وسائل الضغط والارهاب والغش والخداع فى سبيل تحقيق ما تهدف إليه. وشكلت كادرا غير مؤهل من المدرسين فى سبيل فتح المدارس ومباشرة التدريس فيها. ومع هذا كله ظلت المدارس مغلقة وظل الاصرار العربى على عدم الرضوخ للمطالب الإسرائيلية. وكحل وسط ظلت المدارس الثانوية والاعدادية تسير على المناهج الأردنية، أما الابتدائية فسارت على

المناهج التي تطبقها إسرائيل على عرب فلسطين الذين وقعوا تحت احتلالها عام ١٩٤٨ م. وتحت ثقل هذه البلبلة في التعليم، تناقص عدد الطلاب العرب في القدس، وانخفضت نسبة التعليم عندهم، وتناقص عدد المدارس وعدد المؤهلين للقيام بوظيفة التدريس .

وقد عوض الناس عن هذا النقص بفتح المدارس الأهلية التي لا تخضع لنظام التعليم الإسرائيلي . وحبذا لو دعمت مثل هذه المؤسسات التعليمية الأهلية دعما أساسيا كي تستطيع القيام بأعبائها الجسيمة .

المرافق العامة :

فرضت إسرائيل سيطرتها على المهن والحرف في المدينة، حين أمرت السكان العرب بتسجيل حرفهم ومهنتهم ومؤسساتهم وشركاتهم وحوانيتهم عند السلطات الإسرائيلية، وطالبتهم بأخذ رخص مزاولة مهنتهم وفتح محلاتهم التجارية من السلطات الإسرائيلية .

وأصدرت إسرائيل أمرا بنقل جميع مراكز الخدمات العربية الطبية من القدس إلى مدينة رام الله، وأجبرت سكان القدس على مراجعة مراكز الخدمات الإسرائيلية في المدينة .

وأغلقت إسرائيل مركز خدمات الشئون الاجتماعية العربي بالقدس، وأمرت السكان العرب بمراجعة مركز خدمات الشئون

الاجتماعية الإسرائيلية فى المدينة.

وقامت إسرائيل باستبدال الكثير من أسماء الشوارع العربية بأسماء إسرائيلية كجزء أساسى من مخطط تهويد المدينة.

وحاولت إسرائيل أن تشرك السكان العرب فى القدس فى الانتخابات البلدية الخاصة ببلدية مدينة القدس. إلا أن السكان العرب قاطعوا الانتخابات برغم التهديدات التى اتبعتها إسرائيل تجاههم.

ولم تكتف إسرائيل بهذا كله بل دبرت عملية حرق المسجد الاقصى المبارك كتعد سافر على الإدارة الإسلامية. وفى ٢١ آب اغسطس من عام ١٩٦٩م شبت النار بشكل متعمد فى المسجد الاقصى فى الصباح الباكر من هذا اليوم. وقد تباطأت إسرائيل فى عملية اطفاء الحريق مما سبب أضرارا بالغة الأهمية بالمسجد الاقصى والتهدت النار الجناح الجنوبى الشرقى منه، وقضت تماما على المنبر المطعم بالعاج الذى أقيم فى عهد صلاح الدين. كما أن الأضرار أصابت سقف المسجد.

كما أن إسرائيل وضعت يدها على أحد أبواب الحرم الشريف وأباحث التسلل اليهودى إليه وإقامة الصلوات الدينية فى داخله.

وركزت إسرائيل على عملية الحفر بحثا عن الآثار فى الجهتين الجنوبية والغربية من الحرم، وقد وصل الحفر إلى أساسات المسجد

الأقصى وتسبب هذا الحفر في هدم الكثير من العقارات الوقفية الإسلامية والبيوت السكنية العربية المجاورة وبدأت تظهر في إسرائيل فئات تطالب بهدم المسجدين: الأقصى المبارك والصخرة المشرفة وإنشاء هيكل سليمان في مكانهما.

وقامت إسرائيل باعتداءات متواصلة على الأديرة والكنائس المسيحية، كالاعتداء على كنيسة القيامة، أقدم كنيسة مسيحية في العالم - سواء بتحطيم القناديل أو باقتراف عدد من السرقات. وكالاعتداء على دير الأقباط الملاصق لكنيسة القيامة. وكحرق خمسة مراكز دينية مسيحية في المدينة. هذا إلى جانب ما قامت به إسرائيل من ضغط على النصارى لاجبارهم على التنازل عن أملاكهم في المدينة. وتدل الإحصاءات أن النصارى في القدس كان عددهم عام ١٩٦٧م ١٣٨٧هـ (١٨٣٠٠) نسمة، فتناقصوا عام ١٩٧٧م ١٣٩٧هـ حتى وصل عددهم إلى (١٣٠٠٠) نسمة أي بانخفاض يقدر بـ ٣٠٪.

وإلى جانب هذا كله أصدرت إسرائيل قرارا يقضى بتداول العملة الإسرائيلية بدلا من العملة الأردنية. كما أصدرت قرارا آخر يقضى باغلاق البنوك العربية ومصادرة أموالها، وفتح بنوك إسرائيلية بدلا منها، وأجبرت الأهالي على التعامل مع هذه البنوك الإسرائيلية.

قال الصحفي الأمريكي: عبد الله شليفر عن اجراءات سلطات

إسرائيل في القدس ما يلي «فكروا في باريس تحت الحكم الألماني خلال الحرب . لقد احتلها الألمان وأداروا شئونها، وتعرضت للارهاب، ولكنها لم تصبح ألمانية . . ثم افهموا وضع الاحتضار الخاص الذي تعانيه القدس العربية . . حوادث الطرد من البيوت يعد بالآلاف .

ومئات المنازل العربية دمرت . وثالث الأراضي العربية انتزعت ملكيتها حتى الآن . ولا بد من نزع ملكية أراضي أخرى ما دامت المنازل تنشأ لآلاف الإسرائيليين المستعدين للاستقرار في ما يدعى الآن بالقدس الشرقية . قوانين للسوق مبهمة ومقاطعة مقصودة تهدم الاقتصاد المحلي . . كل حاجات إسرائيل المعقولة وأهدافها التاريخية هي كما قال الرئيس «زلمان شازار» : «جعل المدينة القديمة يهودية» .

ولم تقف الأمم المتحدة كهيئة دولية قانونية موقفا سلبيا من هذه الأعمال الإسرائيلية في القدس، بل إنها أصدرت قرارات متتالية تدين هذه الاجراءات وتقف في وجهها .

- ففي أربعة - يوليو - تموز ١٩٦٧ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم ٢٢٥٣ التالي :

ان الجمعية العامة وقد أثارت قلقها العميق الحالة السائدة في القدس كنتيجة للتدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع المدينة :

- ١- تعتبر هذه التدابير باطلة .
- ٢- تدعو إسرائيل إلى إلغاء جميع التدابير التي اتخذت فعلا، والعدول فورا عن اتخاذ أى عمل من شأنه تغيير وضع القدس .
- ٣- تطلب من الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن عن الموقف وعن تنفيذ القرار الحالى فى موعد لا يتجاوز أسبوعا من اقراره .

وفى ١٤ يوليو (تموز) ١٩٦٧ أصدرت الجمعية قرارها رقم (٢٢٥٤) التالى :

ان الجمعية العامة: إذ تذكر قرارها رقم ٢٢٥٣ الصادر فى يوليو تموز ١٩٦٧، وقد تلقت التقرير المقدم من الأمين العام، وإذ تلاحظ بأشد الأسف والقلق عدم انصياع إسرائيل للقرار ٢٢٥٣ :

- ١- تندد بفشل إسرائيل فى تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم ٢٢٥٣ :
- ٢- تؤكد من جديد نداءها إلى إسرائيل فى ذلك القرار بإلغاء جميع التدابير التي اتخذتها فعلا والعدول فورا عن اتخاذ أى عمل من شأنه تغيير وضع القدس .
- ٣- تطلب من الأمين العام تقديم تقرير إلى مجلس الأمن والجمعية العامة عن الحالة وعن تنفيذ القرار الحالى .

وفي ٢١ مايو ١٩٦٨ أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار رقم (٢٥٢) التالي :

إن مجلس الأمن وقد استذكر قرارى الجمعية العامة رقمى ٢٢٥٤، ٢٢٥٣ (ES-V) الصادرين فى ٤، ١٤ من يوليو ١٩٦٧ م - وقد أخذ بعين الاعتبار الكتاب رقم (٨٥٦٠/د) من المندوب الدائم للأردن بشأن الموقف فى القدس وتقرير الأمين العام رقم (٨١٤٦/د).

وقد أصغى إلى البيانات التى ألقىت أمام المجلس، وقد لاحظ أنه منذ أن اتخذ القرارين المشار إليهما أعلاه اتخذت إسرائيل اجراءات وقامت بأعمال أخرى خرقا لهذين القرارين.

وقد وضع المجلس نصب عينيه الحاجة إلى سلم عادل دائم .
وقد وضع مجددا أن الاستيلاء على أراضى بالفتح العسكرى أمر لا يجوز السماح به :

١- يستنكر تخلف إسرائيل عن الامتثال لقرارى الجمعية العامة المذكورين أعلاه .

٢- يعتبر جميع التشريعات والاجراءات الإدارية والتصرفات التى اتخذتها إسرائيل، بما فى ذلك نزع ملكية الأراضى والممتلكات الكائنة عليها، والتى من شأنها تغيير الوضع القانونى للقدس، بأنها باطلة لا يمكن أن تغير هذا الوضع .

٣- يدعو إسرائيل بصورة عاجلة إلى إلغاء جميع الاجراءات التي اتخذت فعلا وإلى الامتناع فورا عن القيام بأى عمل آخر من شأنه تغيير الوضع فى القدس .

٤- يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى مجلس الأمن عن تنفيذ هذا القرار .

وفى ٣ يوليو ١٩٦٩ أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٢٧٦ ، ٦٩ .

التالى :

ان مجلس الأمن إذ يذكر قراره رقم ٢٥٢ فى ٢١ مايو أيار سنة ١٩٦٨ والقرارين السابقين للجمعية العامة رقمى ٢٢٥٣ ، ٢٢٥٤ الصادرين فى ٤ ، ١٤ تموز يوليو سنة ١٩٦٧م بشأن التدابير والاعمال المتخذة من جانب إسرائيل بخصوص وضع مدينة القدس .
والتأكيد ثانية على المبدأ الثالث بأن اكتساب الاراضى بالفتح
العسكرى غير مسموح به :

١- يعيد تثبيت قراره رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٨م

٢- يستنكر اخفاق إسرائيل فى اظهار أى اعتبار لقرارات الجمعية العمومية ومجلس الأمن الدولى المذكور أعلاه .

٣- يوبخ بأقوى تعبير جميع الاجراءات التى تم اتخاذها لتغيير وضع مدينة القدس .

٤- يؤكد أن جميع الاجراءات التشريعية والإدارية وكذلك جميع

أعمال إسرائيل الهادفة لتغيير وضع مدينة القدس، بما فى ذلك نزع ملكية الأراضى والممتلكات فى المدينة، لآغية قانونا ولا يمكن لها أن تغير ذلك الوضع.

٥- يطالب إسرائيل مرة أخرى بالحاح لكى تلغى فوراً جميع الأجراءات التى اتخذتها والتى من شأنها تغيير مدينة القدس، وأن تكف عن جميع الأجراءات التى قد تؤدى إلى مثل هذا التغيير.

٦- يدعو إسرائيل لاعلام مجلس الأمن الدولى دون أى تأخير آخر عن نواياها بصدد تنفيذ نصوص هذا القرار.

٧- يصمم مجلس الأمن الدولى فى حالة الاستجابة السلبية أو عدم الاستجابة من قبل إسرائيل على العودة للانعقاد دون تأخير للنظر فى الأجراءات التالية التى ينبغى اتخاذها بصدد هذا الأمر.

٨- يطلب من السكرتير العام تقديم تقرير مفصل إلى مجلس الأمن عن تنفيذ هذا القرار.

وبالإضافة إلى هذه القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن - هناك مئات الأادانات العالمية الصادرة عن هيئات وسياسيين ورجال دين وقانون وفكر، من المسيحيين ومن كل أبناء الأديان والمذاهب الأخرى.

كما أنه من الجدير بالذكر هنا أنه على الرغم من التحفظ السياسي المشهور به « الفاتيكان » فإن رجال الدين الرسميين، وعلى رأسهم الباب، لم يتحفظوا في إدانة الاحتلال العسكري الإسرائيلي للقدس، وفي استنكار كل محاولات إسرائيل الاعتداء على عروبة القدس. وطابعها الإسلامي والتاريخي. وقد أعلن « مكسيموس حكيم » بطريرك الروم الكاثوليك بتاريخ ١٧/٣/١٩٧٤ « أنه لا يمكن لأى كائن أن ينكر السيادة العربية على القدس (١٣٨)!! ».

انها سيادة قانونية تعتمد على الحق الدينى والتاريخى، وعلى كل المواثيق الدولية والحقوق الإنسانية الفطرية.

وإن منطق « القوة » حتى ولو انتصر مؤقتا: فإنه لا يستطيع أن يجعل « الحق » يتوارى دائما.

كما أن سيطرة العدوان وشريعة الغاب لن تجعل الشرعية القانونية والضمير الإنسانى العادل ينهزمان إلى الأبد!!

إسرائيل طردت ٢٠٠ ألف فلسطيني

من مدينة القدس منذ عام ١٩٤٨ وتستولي على أكثر من ١٠٠ ألف هكتار من الأراضي الزراعية

كشفت تقرير فلسطيني أن إسرائيل طردت حوالي ١٨٥ ألف مقدسي خلال الفترة من عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٨٨، وأظهرت إحصائية أعدها «اللوبي من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان في القدس» أن السلطات الإسرائيلية طردت حوالي ٨٠ ألفاً من عرب القدس عام ١٩٤٨ و٣٥ ألفاً من القدس الشرقية عام ١٩٦٧ وأخيراً نحو ٧٠ ألفاً «مقدسياً» على الهجرة والنزوح في الفترة ما بين عامي ٦٨ و١٩٨٨ ونحو ١٥ ألف من ١٩٨٨ وحتى ١٩٩٨. وأكدت الإحصائية أن السلطات الإسرائيلية رفضت تسجيل آلاف الأطفال كمواطنين إضافة إلى تهجير عدة آلاف من الفلسطينيين وتحولهم إلى لاجئين.

وأكدت الإحصائيات مصادرة ٣٥ ألف دونم من الأراضي التي يمتلكها الفلسطينيون عام ١٩٤٨ وأكثر من عشرة آلاف منزل وعقار وتمت مصادرتها بين عامي ٦٧ و١٩٩٨ وحوالي ٧٦ ألف دونم صودرت وأعلنت كأراض زراعية خضراء إلى جانب منع المواطنين من الدخول إلى القدس الشرقية سنوياً بزعم عدم الحصول على الترخيص إضافة إلى استخدام وسيلة الضرائب الباهظة لطرد

وأشار اللوبي الفلسطيني في تقريره إلى أن المدينة المقدسة تتعرض وعلى مدى الخمسين عاماً الماضية لسياسات وتراكمات عدوانية يحاول الاحتلال من خلالها محو وتطهير الطبيعة السلمية للتعایش الديني والوطني التي اتصفت بها القدس قبل احتلالها. وطالب التقرير بتطبيق وتنفيذ الإعلان الدولي والقرارات التي تضمن وتحمي الحقوق الفلسطينية في القدس وخصوصاً قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومعاهدة جنيف الرابعة، كما طالب بضرورة احترام القرارات والمعايير الدولية التي تحمي وتؤكد حق المقدسين في مدينتهم والعمل على استعادة هذه الحقوق.

من ناحية أخرى، استمرت سياسة الاستيطان الإسرائيلية في العديد من المدن الفلسطينية حيث هاجم المستوطنون المواطنين الفلسطينيين في مدينة بيت لحم بهدف طردهم وإقامة بؤر استيطانية جديدة في منطقة الريف على حساب مساحات واسعة من أراضي المواطنين الفلسطينيين.

(١) لجنة حقوق الإنسان في القدس.

مؤامرة تدويل القدس مع مشروع التقسيم

لقد ظهرت فكرة تدويل القدس - وهي جزء من المؤامرة الاستعمارية لإنشاء دولة الصهاينة في قلب الأمة العربية - مع مشروع التقسيم الذي وافقت عليه الجمعية العامة سنة ١٩٤٧ .

في ذلك الحين أعلنت الصهيونية عن موافقتها على المشروع ككل وتلك هي الدبلوماسية التي سارت عليها عند إنشاء الدولة .

فهى تتظاهر بقبول القرارات معولة إما على رفض العرب أو استخدام القوة، سيتضح ذلك مثلاً من موضوع استئناف القتال بعد الهدنة المؤقتة فقد كان اليهود راغبين في استئنافه لكنهم تظاهروا أمام برنادوت استعدادهم لتمديد الهدنة إلى أجل غير مسمى واثقين من أن العرب ينون استئناف القتال وبالتدريج أخذ اليهود يصرحون بنيتهم في التمسك بالقدس فعندما اقترحت الولايات المتحدة وضع المدينة تحت وصاية محدودة في شهر أبريل رفضها اليهود مثل العرب واحتجوا بأنه ليس من المعقول استبعاد ١٠٠ ألف يهودى عن ممارسة السلطة داخل المدينة - وفي مشروعه الأول المنشور في نهاية يونيو سنة ١٩٤٨ اقترح برنادوت وضع المدينة في المنطقة العربية مع منح اليهود فيما بعض حقوق الحكم المحلى وحجة برنادوت هي أن المدينة محاطة من جميع الجهات بمناطق عربية .

وفى القدس ساد مبدأ الأمر الواقع أيضاً، فقد استولى الملك عبد الله على المدينة القدينة ووقف عاجزاً لسبب أو لآخر أمام القدس الجديدة التى يتركز فيها اليهود. ومنذ ذلك الوقت استقل كل فريق بإدارة المنطقة التى دخلت فى حوزته وفصلت أحياء المدينة العربية عن اليهودية بالأسلاك الشائكة.

وحسب المصادر اليهودية كان عبد الله يتطلع إلى أن يعلن نفسه ملكاً فى القدس بعد إكمال الاستيلاء عليها فإن صح هذا فإن عبد الله لا يكون متامراً على اقتسام المدينة كما يشير إلى ذلك التل بطريق غير مباشر، وإنما أجبرته المقاومة العنيدة التى اصطدم بها فى القسم اليهودى على الاكتفاء بالمدينة القديمة. وفى بداية الأمر استاءت إسرائيل لضم القسم العربى إلى الأردن وكانت تفضل على ذلك إقامة دولة عربية صغيرة مجاورة وحاولت أن تدس عن طريق إثارة الخلافات الدينية بين الغرب المسيحى والشرق الإسلامى فقالت إنه من الأفضل تبعية الأماكن المقدسة لدولة عربية صغيرة متحدة مع إسرائيل وبذا لا تكون لها صفة إسلامية واضحة كدولة الأردن ومن مصلحة المسيحيين ألا ينفرد اتباع دين واحد سواء مسلمين أم يهود بإدارة الأماكن المقدسة^(١).

ويمكن أن تنعكس هذه الحجة الآن ضد إسرائيل وذلك بعد أن

(١) يعتبر كتاب: عارف العارف وعنوانه نكبة بيت المقدس من أفضل المصادر الخاصة بمسألة القدس.

عمدت إلى توحيد المدينة وضمها إليها في أعقاب أحداث سنة ١٩٦٧ الاليمة .

والواقع أن الطوائف الدينية الغربية ؛ كانت أكثر الفئات تحمساً لفكرة التدويل فقد بعث الفرنسيون سكان إلى البابا بتاريخ ٢٨ مايو يذكرون أنهم في سبيل تكوين ميليشيا أو حرس وطني للأماكن المسيحية وسبق أن فكرت فرنسا في المساعدة لإقامة مثل هذا الحرس ولكن تبين أن إقامة مثل هذا الحرس الوطني لا بد وأن يكون من القوة بحيث يلزم طرفي النزاع . وإذا أردنا الدقة فإن هذه الطوائف المسيحية نظرت إلى التدويل على أنه وسيلة لتوسيع نفوذ الكنيسة الكاثوليكية لأن الأرثوذكس كانوا ما يزالون يتمتعون بمركز متفوق .

ومن المدهش أن يتفق الاتحاد السوفيتي مع دول أمريكا اللاتينية والعرب على مبدأ التدويل في الامم المتحدة، غير أن البواعث تختلف لدى كل فريق .

فدول أمريكا اللاتينية تحمست لأنها توقعت كما ذكرنا أن يكون للكاثوليك نصيب أكبر في ظل الامم المتحدة، والاتحاد السوفيتي رغم تجاهله للأديان فهو لا يرى بأساً من تشجيع الأرثوذكس في مثل هذه الحالات لأنه يمكن أن يرث العلاقات التقليدية التي ربطت بين روسيا وبين الكنيسة الأرثوذكسية في الماضي .

أما العرب فإنهم قصدوا إخراج إسرائيل والأردن معاً بالموافقة على مبدأ التدويل خاصة بعد أن تكشف وجه السياسة الإسرائيلية الرامية إلى ضم القدس الجديدة ولم يكن الأردن قد مثل بعد في الامم المتحدة، لذا فإن الملك عبد الله اتخذ الإجراءات الرامية إلى ضم القدس القديمة بالتدريج متمشياً في ذلك مع نفس الخطوات التي اتبعت لضم الضفة الغربية .

ويختلف نظام التدويل الذي أقرته الجمعية العامة في سنة ١٩٤٧ عن القرار الثاني الذي أوصت به لجنة التوفيق ووافقت عليه الجمعية العامة في سنة ١٩٤٩ فالقرار الأول يجعل من المدينة وحدة سياسية منفصلة ذات جنسية خاصة ؟ أما القرار الثاني فيدعو إلى إقامة أجهزة دولية مع الاعتراف بوجود جنسيتين أردنية وإسرائيلية للسكان، وترك نوع من الاستقلال المحلي لكل منهما مراعاة لوجود هذه الأجهزة الدولية .

وبناء على قرار سنة ١٩٤٧ كلفت لجنة من قبل الامم المتحدة لوضع دستور لمنطقة القدس فنص في مقدمته على سلامتها كوحدة مستقلة وتجريدها من السلاح وتقوم الامم المتحدة بتعيين الحاكم لمدة ٣ سنوات من غير العرب واليهود ويكون مسؤولاً أمام مجلس الوصاية ويتولى السلطة التشريعية في المنطقة الدولية مجلس من أربعين عضواً ١٨ ينتخبهم العرب و ١٨ من اليهود و ٤ من الطوائف الأخرى من سكان المدينة، وللمدينة نظام قضائي مستقل ومن

الناحية الاقتصادية تتبع الاتحاد الذي كان من المفروض إقامته من الدولتين العربية واليهودية.

وقد أغفلت مسودة الدستور تحت وطأة التقسيم الفعلي الناتج من الأمر الواقع وعدل نظام التدويل في الدورة الخامسة للجمعية العامة، فتقرر أن يكون المندوب السامى للأمم المتحدة مختصاً أساساً برعاية الأماكن المقدسة وحرية الوصول إليها وتنفيذاً مبدأ تجريد القدس من السلاح وتأييد حقوق الأفراد والجماعات الدينية ومع احتفاظ كل فريق بجنسيته فقد أوصت الجمعية العامة في قرارها الثانى بإقامة مجالس مشتركة من العرب واليهود لتأمين ازدهار المدينة ويتكون هذا المجلس من ١٤ : ٥ عن كل فريق بالإضافة إلى أعضاء تعينهم الأمم المتحدة، كذلك تنشأ محكمة مختلطة للفصل فى القضايا التى تقع بين رعايا جنسيتين من سكان المدينة. ومع أن هذا الاقتراح يتضمن احتفاظ كل دولة بالسيادة فى منطقتها إلا أن إسرائيل هى التى بادرت إلى تحديه منذ يناير سنة ١٩٤٩ إذ قررت نقل الكنيسة إلى القدس الجديدة تمهيداً لإعلانها عاصمة للدولة، ولم تلبث أن نقلت بعض الوزارات إلى القدس ثم عادت إلى هذا التحدى بنقل وزارة الخارجية إليها فتضطر بذلك سفارات الدول الأجنبية إلى الانتقال معها فىكون ذلك اعترافاً ضمناً بنقل العاصمة وقد استجابت بالفعل بعض الدول إلى هذا الإجراء غير أن الدول الكبرى بدون استثناء احتفظت بسفاراتها فى تل أبيب.

مشروع القدس الكبرى الصهيوني

يلتهم ٣٠٪ من مساحة الضفة الغربية!!

أوضحت دراسة لباحث فلسطيني أن مدينة القدس المحتلة ظلت على مر العصور التاريخية وحتى عام ١٩٤٨ مدينة للأديان الثلاثة: الإسلام والمسيحية واليهودية وذكرت الدراسة التي أعدها الدكتور نعيم بارود رئيس قسم الجغرافية بكلية الآداب بالجامعة الإسلامية بغزة ما يلي:

إن عدد سكان مدينة القدس بلغ حوالي (٥٨٣٠٦) ألف نسمة منهم (٤١٣٦) ألف من اليهود يشكلون ما نسبته ٧١,٧٪ من إجمالي سكان المدينة وحوالي (١٧٠) ألف من الفلسطينيين يشكلون ٢٨,٣٪. وأشارت الدراسة إلى أن الإسرائيليين يحاولون صنع أوضاع جغرافية وسياسية حتى يصعب على الجغرافيين والسياسيين العرب إعادة رسم حدودها؛ الوضع الذي يؤدي إلى عزل المدينة عن باقي المدن الفلسطينية.

وقالت الدراسة إن السلطات الإسرائيلية قامت بإنشاء مستوطنة بسجاتزئيف في الشمال الشرقي لمدينة القدس ومستوطنة راموت في الشمال الغربي ومستوطنة «أبو غنيم في الجنوب الشرقي» ومستوطنة جيلو في الجنوب الغربي بهدف إحكام السيطرة على

هذه المدينة وتحقيق حلم مشروع القدس الكبرى حيث تعتبر حدود المدينة طبقاً لهذا المشروع من رام الله شمالاً حتى أطراف مدينة الخليل جنوباً، ومن منطقة الخان الأحمر شرقاً وحتى اللطرون غرباً. بما يعادل ٣٠٪ من مساحة الضفة الغربية. وأكد أن هذا المشروع التوسعي يهدد عدة مدن وقرى فلسطينية بالضم مثل رام الله وبيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور وحوالي ٦٠ قرية فلسطينية أخرى.

برزت قضية القدس جزءاً أساسياً من قضية فلسطين منذ بدأ الغزو الاستعماري الصهيوني لهما في الربع الأخير من القرن التاسع عشر وكانت القدس آنذاك عربية خالصة يعيش فيها أهلها العرب من مسلمين ونصارى وأفراد من اليهود العرب. وجاء بروز القضية لأن الغزاة أولوا أهمية خاصة للتسلل إلى القدس في مرحلة التسلسل الصهيوني (١٨٨٢ - ١٩١٧)، وبدأ واضحاً ما يبيتونه لاغتصاب القدس. وتجلّى خطر الاغتصاب حقيقة واقعة، في مرحلة التغلغل الصهيوني (١٩١٧ - ١٩٤٨) إبان الاحتلال البريطاني لفلسطين وهكذا تحددت قضية القدس بكونها رفع الخطر الصهيوني الاستعماري.. إلخ عنها قبل فوات الأوان. وقد خاطب الشاعر العربي الفلسطيني أميراً عربياً شاباً جاء لزيارة القدس عام ١٩٣٥ قائلاً: «المسجد الأقصى اجثت تزوره / أم جثت من قبل الضياع تودعه!؟»^(١).

(١) القدس في التسوية السلمية د. أحمد صدقي الدجاني.

فى عام ١٩٤٨ نجح الغزو الاستعمارى الصهيونى فى احتلال جزء كبير من القدس إبان الحرب التى نشبت فى أعقاب انتهاء الانتداب البريطانى بترتيب من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، فباتت قضية القدس هى تحرير هذا الجزء المحتل الذى يمثل القسم الغربى من المدينة. وكان قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢٩/١١/١٩٤٧ قد تضمن تدويل المدينة المقدسة المباركة، مع إقامة دولتين فى فلسطين يهودية وعربية ولم يطبق.

استمرت الرؤية الفلسطينية العربية الحضارية الإسلامية لقضية القدس على أنها قضية مدينة محتلة وجزء من قضية فلسطين المحتلة، حلها هو «التحرير» طوال الفترة بين عامى ١٩٤٨ - ١٩٦٧، وتبنت منظمة التحرير الفلسطينية، حين تأسست عام ١٩٦٤ وجرى إعلان قيامها يوم ٢٨/٥ من على جبل الزيتون فى القدس الشرقية، هذا المفهوم لقضية القدس الذى التقى عليه العرب والمسلمون على الصعيدين الشعبى والرسمى، كما تبنت المنظمة هدف تحرير القدس وفلسطين.

فى حرب عام ١٩٦٧ نجح الغزو الاستعمارى الصهيونى فى احتلال القسم الشرقى من مدينة القدس، وسارعت «إسرائيل» إلى إعلان ضمه إليها رسمياً، وبأشرت عملية تهويده تدريجياً بإدخال المستعمرين المستوطنين فيه، وعملية «صهيته» بفرض العنصرية

الصهيونية عليه، تماماً كما فعلت مع القسم الغربي بين عامي ٤٨ و٦٧ ومع ارتفاع شعار «إزالة آثار عدوان عام ١٩٦٧» في أجواء الوطن العربي وقبول الدولة العربية قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في (١١/١٩٦٧)، بدأ حدوث شق بين الرؤية الرسمية والرؤية الشعبية لقضية القدس عربياً، فالقدس المعنية في المفهوم الشعبي عند الحديث عن تحريرها، هي القدس كليها الغربية والشرقية، القديمة والحديثة، مع قراها. بينما صار المفهوم الرسمي يقصد القدس الشرقية حيث يتحدث عن «الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، ومن قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية».

هذا الشق بين الرؤية الرسمية والرؤية الشعبية لقضية القدس، بدأ يحدث فلسطينياً حين توجهت منظمة التحرير الفلسطينية إلى أن تصبح المنظمة طرفاً في عملية تسوية محتملة، فكان أن تبنت برنامجاً مرحلياً، وسعت إلى صدور قرار عربي بأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في مؤتمر الرباط عام ١٩٧٤، وأصبحت لها صفة المراقب في الأمم المتحدة. وهكذا بدأت تستخدم مصطلحات في قضية القدس وقضية فلسطين على السواء، تتناسب مع الحل المرحلي، مع الحرص على تخفيف وقع هذا التحول على جمهور الشعب بتأكيد التمسك «بالحقوق الوطنية الثابتة غير القابلة لتصرف» وبجميع قرارات الشرعية

الدولية. وكان الانطلاق في هذا « الاجتهاد » من تنسيق مع الموقف الرسمي العربي، ومن اعتماد منطق يقول بطلب « الممكن » مرحلياً. أصبحت قضية القدس بفعل هذا الشق، بعد عام ١٩٦٧، على الصعيد العربي الرسمي مقتصرة على القدس الشرقية مع إشارات عامة لحقوق عربية فلسطينية نصت عليها قرارات الأمم المتحدة. وأصبحت كذلك على الصعيد الفلسطيني الرسمي، بعد ١٩٧٤. وكرست قرارات مؤتمر القمة العربي في فاس عام ١٩٨٢ هذا المفهوم الرسمي لقضية القدس عربياً وفلسطينياً. وبقي المفهوم الشعبي لقضية القدس على حاله مستقراً في أعماق الضمير الشعبي، يقول « هي القدس كلها التي يحتلها الصهاينة ولا بد من تحريرها، كما حررها من قبل صلاح الدين من احتلال الفرنجة لها ».

جديد برز على الصعيد الأمريكي بشأن قضية القدس، أثناء تكثيف الجهود الأمريكية لدفع الاطراف العربية إلى عملية التسوية السلمية، هو اتخاذ الكونغرس الأمريكي قراراً بأن القدس عاصمة أبدية (كذا!!) لإسرائيل، وذلك في ٢٢/٣/١٩٩٠، ثم تكرر في عام ١٩٩٤، وفي ١٠/١٠/١٩٩٦. وهو قرار غير مسبوق في شدوذه وعدوانه على العرب والمسلمين والمسيحيين والقانون الدولي. وكانت الإدارة الجمهورية في عهد الرئيس ريجان قد أعلنت أن المستوطنات الصهيونية ليست غير شرعية ولكنها تعكر أجواء المساعي للتسوية السلمية.

بلغ التحرك الأمريكي لتحديد قمة المفاوضات العربي في قضية القدس ذروته بعد زلزال الخليج عام ١٩٩١، من خلال ما قام به وزير الخارجية جيمس بيكر في جولاته للتحضير لمؤتمر مدريد. وقد فرض المصمم الأمريكي لعملية سلام الشرق الأوسط بداية على الأطراف العربية تجنب طرح قضية القدس في مفاوضات الفترة الانتقالية. وهكذا لم تتضمن الدعوة لحضور المؤتمر أى ذكر لقضية القدس أو إشارة لها. كما لم تجر الإشارة بشأن أسس المفاوضات إلا لقرارى ٢٤٢ و ٣٣٨ دون ذكر لقرارات مجلس الأمن بشأن القدس. ولم يشر كل من بوش وجورباتشوف بكلمة فى خطابهما إلى القدس. واكتفى ممثل الجماعة الأوروبية بالقول «إن موافقنا بشأن القضايا الخاصة بالأراضي المحتلة بما فى ذلك القدس الشرقية معروفة. وتحدث رئيس الجانب الفلسطينى فى الوفد الفلسطينى الأردنى المشترك د. حيدر عبد الشافى فى خطابه بمرارة شديدة عن تغيب القدس عن المؤتمر. بينما عبر إسحق شامير عن ارتياحه لتجنب المؤتمر موضوعها وأنكر وجود قضية للقدس.